حركة الإصلاح العثماني*
في عصر السلطان محمود الثاني
(محمد البحراوي)

مراجعة محمد غشام

في خضم التحديات الحضارية، وفي القرن الثامن عشر واجهت تركيا المترامية الأطراف، والمستعمرة لكثير من البلدان آنذاك في آسيا وأوروبا وأفريقيا ـ مصاعب ورياح تغيير خارجية مشحونة بكل عناصر التفوق الحضاري، وخاصة الأوروبي. وهذه المسألة تناولها الدكتور محمد عبد اللطيف البحراوي في كتاب بعنوان (حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني) فماذا كان من شأن السلطان محمود الثاني في التغيير والإصلاح لبناء دولة حديثة؟

في التمهيد يفتتح الدكتور البحراوي باب السيرورة التاريخية حيث إن (التاريخ ليس حلقات منفصلة. . .) فكل قرن هو في الحقيقة وليد قرون سبقته، كما أن القرن الذي يليه هو وليد له أيضاً. وعلى هذا فإن القرن التاسع عشر يعتبر وليداً للقرن الثامن عشر، وهو القرن العظيم الذي برزت فيه صورة الحضارة الأوروبية الحديثة.

الدولة العثمانية قبل حركة الإصلاح:

لقد تأثرت النظم العثمانية الإسلامية بأصول تركية ويونانية وبيزنطية،

(*) محمد عبد اللطيف البحراوي: حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني، القاهرة، 1996.

وبمعنى آخر كانت الحضارة العثمانية مزيجاً من حضارة القسطنطينية وبغداد. وقد نجح الأتراك العثمانيون في هضم كثير من عناصر الحضارة الرومانية. وكانت تركيا بحكم موقعها الجغرافي معبراً بين أوروبا وآسيا، أو بمعنى آخر وسيطاً بين الإسلام والمسيحيين.

ولقد ارتبطت الأقليات المسيحية والشعوب المسيحية في الدولة العثمانية بأوروبا ارتباطاً دينياً بوجه عام، وارتباطاً مذهبياً كذلك، واعتبرت فرنسا نفسها حامية للكاثوليك. أما روسيا فقد جعلت نفسها حامية للأرثوذكس. وعلى ذلك كانت الدولة العثمانية في مطلع القرن التاسع عشر أمام مصاعب عاتية نتيجة هذا الارتباط الديني المذهبي بين أجزاء من رعاياها، وبين الدول الأوروبية السابق ذكرها.

أما من حيث الأوضاع الداخلية في الدولة العثمانية فقد كان حكام الايالات يتمتعون بدخل عدد معين من الإقطاعات في السنجق الرئيسي، وأُطلق على ممتلكات السلطان الخاصة: خاص همايون. وفي بداية القرن التاسع عشر كان لكثير من الباشوات والبكوات والمماليك في مصر وأغوات كثيرين في مقدونيا وألبانيا ممتلكات وراثية. ومنذ عهد سليم الأول بدأ السلاطين يحبسون الأوقاف الطائلة على أنفسهم وخاصتهم. وإذا ذُكرت الشؤون المالية، فقد كانت المالية تنقسم إلى قسمين: (ميري) أي الدخل والمتصرف العام ويتكون من دخل الأرض الزراعية والجزية ورسوم التجارة وعلى رأسه دفتردار. والثاني هو خزنة السلطان أو مخصصاته، ويديرها موظفو السلطان الخصوصيون.

وفي المنحى السياسي فقد كان للسلطان موقع يرتفع فوق واقع الناس والعامة. ولقد سرت في الدولة العثمانية النظرية الآسيوية التي ترى في احتجاب الحكام عن رعاياهم إثارة لاحترامهم، والسلطان كان يحضر اجتماع الديوان مختفياً وراء نافذة. أما طبقياً فلم تعرف الدولة العثمانية الارستقراطية أو فكرة سيادة جزء من الأمة على جزء آخر كما كان الحال في أوروبا، وهذا يرجع لتأثير الدين الذي حفظ السلطة للسلطان، ونشر روح المساواة بين

المسلمين جميعاً.

ولقد اكتسب العلماء نفوذاً كبيراً بسبب طبيعة مراكزهم الدينية والقضائية، وكانت لهم المرتبة الثانية في الدولة بعد السلطان، فقد كانت في يدهم السلطة القضائية إذ إن القرآن والسنة هما مصدرا التشريع، وانقسمت هيئة العلماء إلى أئمة وقضاة. وأنشأ محمود الثاني مدارس عالية ألحقت بالمساجد الكبرى، ليدرس فيها الدارسون الجغرافيا والتاريخ والطب والطبيعة والفلك والرياضة، كما كان في زمن العرب أيام هارون الرشيد، لكن في عصر خلفائه فتر الاهتمام بهذه المواد وظلت هذه المدارس لا تهتم إلا بدراسة الفقه والتوحيد. ولقد ظلت البرامج التعليمية بعيدة عن تطوير يناسب العصر. وأصبح معنى التطور هو أن يخرج التعليم من أيديهم ويقول «أتون»: لقد كان الجهل تاماً بمواقع الأمم الأخرى وأهمية هذه المواقع.

وكان محمود الثاني أول من أنشأ ديوانين، أما أشهر الألقاب في الدولة فهي: بك وباشا وهذا له أيضاً لقب وزير، وكان كل باشا على رأس حكومة محلية في باشويته وله فيها ما لصدر أعظم في القسطنطينية.

والقسطنطينية كانت هي عاصمة الدولة، ثم سميت إستانبول وهو اسم لحي رئيسي تركي في القسطنطينية. وقد ضمت العاصمة من غير العثمانيين المسلمين ثلاثة عناصر: يونانيين ينتهزون الفرصة، وأرمن وجدوا ثراءهم في ولائهم، ويهود يتساوى عندهم أن تنهار الدولة أو أن تبقى. ولكنها عناصر احتكرت التجارة والصناعة والثروة، أي انتقلت إلى أيديها مقدرات الدولة المادية.

ومن الناحية العسكرية فقد اعتمدت قوة الدولة الحربية في أول نشأتها على التجمع الاختياري للمحاربين من الأتراك التتر من أجل الغنيمة، ولما ظهرت مساوئ ذلك النظام كوّن أورخان قوة دائمة من أوغلان أو الغلمان من الأسر المسيحية بشرط أن يكون الابن الخامس إلى العاشر في الأسرة الواحدة. وارتبطت القوة الحربية منذ نشأتها بنفوذ روحي مصدره الدراويش

والعلماء، وبفضل التربية الدينية والعسكرية انتصر الانكشارية على فرسان أوروبا وأحرزت الدولة ما صار لها من أمجاد تاريخية.

وبين الحفاظ على القديم والأصول، وبين الاتجاه للأخذ بمعطيات الحضارة الأوروبية التي أخذتها فعلياً عناصرها الإثنية، فقد كانت الدولة العثمانية تبدو للناظر إليها كبناء ضخم عتيق يوشك أن ينهار كله، إن أصاب التطوير والتجديد أحد أجزائه دون الأجزاء الأخرى في البنيان المترابط، ومعنى هذا أن يصحب حركة الإصلاح شد وجذب، ودفع ورد، وأن يعيش الناس بين القديم والجديد.

عوامل الإصلاح ومعناه

شغلت «المسألة الشرقية» الدولة العثمانية ردحاً طويلاً من الزمن حيث تعرّضت ممتلكاتها للأخطار، فاعتبر القرن الثامن عشر أنه يمثل بحق ساعة الخطر بالنسبة للدولة العثمانية، وأن الهزائم المتوالية فيه جعلت الدولة تدرك أن عصراً من عصورها قد انتهى. وتمثل سنة 1774 تاريخ الضغط الحقيقي على الدولة وهي السنة التي اضطرت فيها الدولة إلى توقيع صلح كوتشك قينارجه الذي أوضح للعيان أن الدولة إذا لم تصلح جيشها ونظامها الإداري فإن نهايتها لن تتأخر كثيراً. وقد أتاحت تلك المعاهدة لروسيا التدخل في شؤون تركيا الداخلية، وإذ ذاك لم يبق أمام الدولة من مخرج إلا حركة إصلاحية شاملة، بيد أن العوامل الداخلية المضادة كانت حجر عثرة. وكانت سلسلة الحروب المعلنة من قبل روسيا وبتوقيت تدميري ترمي إلى تحطيم حركة الإصلاح وشل أي تطور في الدولة.

ونظراً لهيمنة علماء الدين الذين كانوا يعتقدون أنهم حملة النور والعلم، ونظراً لامتيازاتهم المطلقة، إذ كانت تمنح لأولادهم الألقاب العلمية وهم في بيوتهم. وكانوا يتصفون بالجهل بالإسلام وتعاليمه. ولذا كانت معارضة بعض العلماء للإصلاح لا تستند إلى علم أو فقه. ومع أنهم كانوا يعرفون أصل الداء

إلا أنهم تجاهلوه أو سكتوا عنه أو أخفوه. ولكن الأمة في حاجة إلى ثقافة جديدة تقضي على الشعور الخاص نحو الرعايا أو دافعي الجزية. كذلك تجدر الإشارة إلى فساد الإنكشارية الذين ما لبثوا أن نصبوا زعيمهم داود باشا صدراً أعظم. وفي فترة قصيرة عينوا ستة وزراء كبار، إذ إنهم كانوا يقدمون المنصب لأي شخص يدفع قدراً أكبر من الفضة.

وهكذا تتبين مدى قيمة القيام بإصلاحات تعارضها أو تعيقها العوامل الخارجية بسيطرتها الثقيلة، والعوائق الداخلية ذات الجذور التي لها من العمق بقدر ما للدولة من عمر... وتلك كانت مهمة محمود الثاني.

حركة الإصلاح قبل محمود الثاني:

يمكن تقسيم تاريخ حركة الإصلاح العثماني قبل محمود الثاني إلى فترتين، **أولاهما**: الفترة التي سبقت اعتلاء سليم الثالث السلطنة، **الفترة الثانية** هي عصر السطان نفسه، وفي الفترة الأولى أخذت الإصلاحات شكلاً متقطعاً وخضعت خضوعاً كاملاً للظروف والإرتجال، أما في الفترة الثانية فقد أخذت شكل حركة عامة، واستهدفت إجراء تغيير جذري واستدعى الإصلاح الحربي الشامل إحداث إصلاحات أخرى استلزمها هذا الإجراء. وكانت تلك الإصلاحات تشمل الإصلاح الحربي، والبحرية، والإصلاحات المالية والاقتصادية، والصحية، والاتجاه إلى الترجمة والطباعة، وإقامة العلاقات الديبلوماسية مع الدول الأخرى بواسطة سفراء. وكل ذلك كان دليلاً على رغبة سليم الثالث الصادقة في اتخاذ الأمم الغربية نموذجاً. وقد سار في إصلاحاته بميوله الفرنسية وأفكاره الأوروبية ونظمه العسكرية الجديدة غير مبال بالمدرسة التركية القديمة، ولذلك كان رد الفعل معارضة متعاونة متناسقة.

انقلابات استامبول

اشتدت عواصف المعارضة في وجه السلطان سليم الثالث، وأخذ العصيان ينتشر وأضحت أوامر السلطان لا تنفذ في أي مكان. ولقد وجد

سليم نفسه في دوامة كبرى وارتباك شديد. فاكتفى بعزل الوزير إسماعيل، وعين إبراهيم حلمي آغا صدراً أعظم. وأمسى نفوذ السلطان لا يتعدى العاصمة، وانتشر الفساد وسيطر الجهل، ورفع الكثيرون رؤوسهم في وجه الإصلاح والمدنية، وكان سليم كقطرة في بحر. ولم تتعرض الدولة منذ عدة قرون لمثل هذا المأزق الخطر. بينما كانت ثلاث دول بالمرصاد تحاول الاستفادة من هذا الوضع، ومن ثم اشتد الصراع الدولي حدّة.

لقد كانت كل الإجراءات التي اتخذها سليم الثالث حتى ذلك الوقت غير فاعلة لتغيير أفكار الناس، ولم يهيىء الأذهان لذلك، والحركة الإصلاحية في الدولة العثمانية كانت في حاجة ليد من فولاذ تستطيع سحق أعداء الإصلاح. بيد أن هذه الصفات لم تكن موجودة في السلطان، لقد كان رأسه حافلاً بالذوق والصناعة، ولكنه كان ذا قلب رقيق فيه حساسية، ولذلك جاءت محاولاته الأدبية رقيقة عذبة، ورغم سعة أفقه وإيمانه بالعمل لحفظ كيان الدولة، فإن إصلاحاته بطريقته الخاصة أدت إلى إثارة الإنكشارية والعلماء. وزاد بالتدريج اندماجهما في جبهة واحدة لمواجهة حركة الإصلاح بشكل مكشوف.

وبعد الحصار الذي مارسته المعارضة على السلطان سليم وحاشيته، تم الاتفاق على شروط منها عزل أشخاص من مناصبهم ونفي آخرين، وفي هذه الأثناء ذهب الولاء الذي كان يربط بين أقاليم الدولة وعاصمتها، ولقي أنصار حركة الإصلاح مصرعهم بصورة فيها قسوة ووحشية، ثم انتهى الأمر بعزل السلطان سليم الثالث، واعتلاء السلطان مصطفى العرش كبديل عنه بإرادة العلماء والإنكشارية. ثم مات سليم الثالث وهو في الواحدة والخمسين من العمر، وهو السلطان الذي أراد خلق تركيا جديدة، ورغب باستمرار في تجديد الأمة ووضع أساس المثابرة لتحقيق هذا الغرض وجعل من حركة الإصلاح أمراً يستحق التضحية والفداء.

وتولى السلطان مصطفى بيرقدار مقدرات الأمور وتفرّد بالحكم تفرداً ديكتاتورياً لا حدود له، وتنكر للعلماء والانكشارية. وتسرع تواً في حركة

الإصلاح بجد وعنف، وحتى أن أصدقاءه المقربين جعلهم مجرد آلات ينفذ بها خططه. فغلى الشعور ضده، وأخذ هؤلاء يتحدثون علانية عن أن بيرقدار طاغية ظالم لا دين له ولا خلق. وعلقوا على جدران قصره عبارات الثأر والوعيد في يوم العيد. ثم اشتعل التمرد ضده، وعزمت التيارات كافة على تغييره فعمد أنصار سليم الثالث الكامنين إلى نصرة السلطان محمود الثاني، حتى تم الأمر وتم التخلص من مصطفى بشنقه وبأمر من محمود. وفي 18 نوفمبر عام 1808 ختمت أكبر ثورة اجتاحت القسطنطينية أيام العثمانيين، بعد أن أشعل الإنكشارية النار في معسكرات «لوند جفتلك» الفخمة، وفي اسكودار للقضاء على كل أثر للنظام الجديد، ثم أرسلوا للسلطان محمود يؤكدون ولاءهم ويعتذرون عن الثورة الأخيرة. وكانت انقلابات استامبول المدرسة التي تخرّج فيها محمود الثاني وتلك حقبة تفاعلت فيها عوامل الإصلاح الفعّالة والمضادة.

عصر محمود الثاني

كانت فترة انقلابات استامبول فاصلاً بين عهدي سليم الثالث ومحمود الثاني، وكانت البوتقة التي تفاعلت فيها العوامل المتباينة التي أوجبت الإصلاح في الدولة العثمانية وتعتبر المسألة اليونانية من أبرز مظاهر ذلك العصر، وهي المؤثر الفعال في حركة الإصلاح في ذلك العصر. تأسست سنة 1814 جمعية الإخوان وهي جماعة كان الغرض منها إحداث ثورة يونانية ضد الحكم العثماني. وبدأ قيامها في أوروبا. ثم إن الارتباط بين روسيا واليونانيين فتح الطريق للتدخل الروسي في المسألة اليونانية بغية تحقيق أطماع روسيا في اليونان بصفة خاصة وفي الدولة العثمانية بوجه عام. كذلك وقفت انكلترا لمساندة اليونان بعون ديبلوماسي وأدبي. وأخذ كتاب أوروبا ومفكروها يصورون الثورة اليونانية على أنها صراع من أجل الحضارة ضد ما أسموه البربرية والجمود.

فكيف نفسر حركة الإصلاح في ضوء المسألة اليونانية وتطوراتها.

إن السلطان قد واجه في هذا الجزء الأكبر من عصره وفي جزء من ممتلكاته الأوروبية ثورة ديبلوماسية وثقافية وحزبية تستند إلى وعي قومي قوامه تعليم منظم وصحافة وثقافة، وإلى رأي عام أوروبي. وهذا الجزء الأوروبي الثائر قد أخذ بأساليب الحضارة الأوروبية بوسائله الخاصة في نواح شتى. ورأى محمود الثاني نفسه أمام ظروف تحتم الإسراع بالدولة في أقل وقت ممكن إلى الحد الأدنى المتطور على الأقل. وكانت حركة الإصلاح وسيلة من وسائل مقاومة الثورة اليونانية.

وتمثل سنة 1816 فترة هدوء نسبي اتجه فيها السلطان بكل قواه نحو حركة الإصلاح، إذ لا حرب خارجية ولا ثورات داخلية ولم يعكر صفوها سوى ورود أنباء عن حملة إنجليزية على الجزائر وتحطيم سفن جزائرية. بيد أن هذا الهدوء كان ظاهرة سطحية. إذ كانت النهضة القومية في البلقان في نمو مطرد نتيجة الأفكار الثورية التي هبت على البلقان آتية من أوروبا بصفة عامة. ولقد كان معنى الاحتفاظ بالولايات الأوروبية في الدولة هو أن تكون تركيا قوية متحدة بشكل لا يشجع هذه الولايات والأقليات على الانفصال أو طلب مساعدات من دول أجنبية، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق الإصلاح الشامل. وفي سنة 1826 أقدم محمود الثاني على التخلص من الإنكشارية، وتلك بداية الإصلاح الحقيقي وشرع في إقامة جيش مدرب على النظم الجديدة، وبدا كما لو كانت الدولة على أبواب تحول كبير وانطلاقة كبرى.

إصلاحات محمود الثاني

ارتأى محمود الثاني أن يبدأ بالإصلاح الحربي الذي اتضح فيما قبل أنه واجه الحركات الإصلاحية المعاصرة، ولما كان الإنكشارية عقبة في سبيل الإصلاحات الأخرى، فقد كان لزاماً عليه أن يبدأ في إزالة هذه العقبة. فلقد أصبح القضاء عليهم ضرورة، وصار العمل الإصلاحي لا يبدأ إلا بتحطيمهم. ولقد آمن السلطان أن أبطال «عربدة» الإنكشارية معناه القضاء على مصدر الفوضى في أجهزة الدولة. وعرف أن اشتداد نفوذ الإنكشارية قد حطّم

مجهودات كل من حاول الإصلاح من السلاطين السابقين. كما آمن بأهمية إيجاد رأي عام مستنير يقدر أهمية الإصلاح الحربي كدواء ناجح للدولة.

افتتح محمود الثاني أعماله بتقليد مصطفى باشا بيرقدار منصب الصدارة العظمى، وعهد إليه أمر تنظيم الإنكشارية وإجبارهم على اتباع التنظيمات القديمة الموضوعة منذ عهد سليمان العظيم وأهملت شيئاً فشيئاً. ومن ثم أخذ السلطان في ترتيب وتنظيم الجيوش بهمة لم يمسها كلل. وعين لإدخال هذه التنظيمات لجنة من أكابر الوزراء، وعيّن حسين باشا سر عسكر، وبذل السلطان ومشيروه اهتماماً بالغاً، واستعين على ذلك أيضاً بمعلمين وفدوا من مصر حينئذ. وهنا يمكن التقرير أن عصراً ثالثاً قد بدأ في الدولة وفي «أدرنة» ضم مجلس كبار المدينة وعلماءها وقام المجتمعون بإزالة الرتب والعلامات المميزة للإنكشارية وتحولت دار رئيس الإنكشارية إلى دار للشريعة. وأحيا محمود الثاني ما أقامه مصطفى الثالث من مدارس للطوبجبة والبحرية والهندسة. وأنشأ مدرسة حربية لتخريج الضباط. واهتم السلطان بالتغيير والتطوير بالفرسان، وأبقى على استخدام الحصان التركي مع أنه أقل حجماً من الحصان العربي، أما قوات الجيش فقد حملت اسم «العساكر المنصورة المحمدية». وأطلق على حرس السلطان عساكر خاصة شاهانية، وأصبح القائد العام للجيش يلقب: سر عسكر باشا. وعمد السلطان إلى إرسال الضباط في بعثات للخارج على نطاق واسع، واستدعى عدداً من الضباط البروسيين لتدريب القوات الجديدة.

ويعتبر إصلاح البحرية شيئاً مكملاً للإصلاح الحربي وقد بدأ فيه السلطان بإعادة فتح مدرسة البحرية التي كان مصطفى الثالث قد أقامها، وشرع في بناء ثكنات خاصة لرجال البحرية الذين سموا أحياناً بجنود البحر. وبنى داراً جديدة للمدرسة البحرية وعُني بتلاميذها ومدرّسيها وزوّدها بالأدوات والمكتبة والأجهزة.

واتجه السلطان إلى إصلاح القضاء، ولما كانت الشريعة هي مصدر التشريع، فإن الإصلاح لم ينصب على التقنيين، وإنما تناول الإجراءات، ولم

يكن الانحراف عن هذا المصدر في برنامج السلطان ولا في روحه ولكن هذا لم يمنعه من أن يأمر في سنة 1837 بالبدء في عمل موسوعة مدنية تتناول الأمور التي لم يرد عنها نص في القرآن الكريم أو السنة.

ويعتبر انتزاع السلطان حق الحكم بالإعدام من الباشوات حكام الايالات، إصلاحاً جوهرياً أكمله بإلغاء مصادرة الثروات الخاصة إلا بحكم قضائي، وقراره بحماية الدولة للورثة صغار السن، وأوجد نظام الاستئناف أو التظلم أمام أحد قضاة عسكر. وأخيراً لدى السلطان نفسه.

وعني السلطان محمود الثاني بتنظيم التعليم وتدريجه وتنويع المدارس فأصبحت توجد المدارس المسماة كل منها «صبيان مكتبي» الابتدائية، لتعليم الهجاء التركي وقراءة القرآن، ومبادئ اللغة العربية، ثم مكتب «رشدية» أي القانونية التي اهتمت بالقراءة والكتابة والرياضة والتاريخ والجغرافيا الخاصة بالدولة العثمانية. أما مدارس المساجد فكان يُدرّس فيها علم الكلام والقواعد والمنطق والآداب، وإلى جانب هذه الأنواع انتشرت هنا وهناك المدارس الخاصة. واقتضى الحال إنشاء مدارس تعد لمدارس البحرية والطب والزراعة والهندسة، والمدفعية، فكأنها كانت بمثابة مدارس تجهيزية، وكانت المدارس الإعدادية لمدرسة الطب ملحقة بها. وأوجد محمود الثاني نظام المدارس الداخلية، وخصصت مدرسة مسجد أحمد ومسجد سليمان لإعداد الموظفين المدنيين، وكان منهاج الدراسة فيها يعنى عناية خاصة بقواعد اللغة التركية وآدابها، وفي سنة 1830 افتتح مدرسة لتخريج المعلمين. والذين يرغبون في الوصول لوظائف الافتاء والقضاء كان عليهم أن يقضوا سنوات أخرى في دراسات تؤهلهم لذلك وهؤلاء قسموا إلى حلقات كانت أعلاها الذين يدخلون مدرسة سليمان القانوني المسمّاة سليمانية.

ولقد كان من أعظم إصلاحات السلطان محمود الثاني على المستوى القومي وضع قواعد أو أصول اللغة التركية وإرسال بعثات للشرق استغرق عملها حوالي خمسة عشر عاماً لجمع مفردات اللغة التركية إدراكاً منه لضرورة توسيعها للإحاطة بالتطورات الجديدة.

ولقد أوقف السلطان محمود الثاني جزءًا من عنايته على الفن والشعر، وأحس الفنانون والشعراء بتشجيعه وحمايته ومن ثم كانت نهضة في كليهما، وأنشأ «موسيقى طاقمي». ويقول عطا في تاريخه تحت عنوان: «خصائل ممدوحة حضرت محمود الثاني»، أنه كان يجيد الشعر والموسيقى وسائر الفنون، وأنشئت مقصورة في بيرا زودت بالصحف والكتب المستوردة من كثير من البلاد الأوروبية. ويؤخذ مما ذكره شاني زاده: أن حركة «إحياء وتكثير كتب» كانت واضحة جداً في عام 1829، ونتيجة لذلك نشطت حركة التأليف والنشر.

ونتيجة لحركة الإصلاح أو تصدي لها، ظهرت في ذلك العصر حركة الاهتمام بدراسة اللغة التركية في أوروبا والتأليف في قواعدها وآدابها وظهرت في لندن وغيرها كتب مطبوعة في هذا الشأن.

وأما الطباعة فقد عدّها محمود الثاني حجر الزاوية في النهضة الجديدة، وكان في العاصمة مطبعة أنشأها اليونانيون وأخرى أسسها الأرمن، وثالثة لليهود، وأوصى القائمين على شؤون المطبعة بالعناية بنشر الكتب التي تسجل أمجاد العثمانيين ومناقبهم وسبقهم في الماضي، وقامت المطبعة بمهمتها خير قيام.

ويقول «هامر» إن اهتمام السلطان بالصحافة يعتبر من أظهر أعماله الإصلاحية. وكانت هذه الفكرة تراود السلطان دائماً، ورغب في أن يكون للأتراك «مونيتور»، محرر بلغتهم وأن يأخذ شكل جريدة رسمية. وكان «الكسندر بلاك» قد أنشأ في أزمير سنة 1825 جريدة سماها «سبكتاتورد». وهكذا أتيح له ولآخر هو «يوحنا يوسف مرسال» العالم المستشرق أن يلقوا بذرة الإصلاح في الشرق بواسطة هذا الفن الجميل. في ولاية أزمير التركية العثمانية حيث كانت «الأستانة» عاصمة بني عثمان تعج بفتن الإنكشارية.

وأخذ محمود الثاني بنظام البعثات الديبلوماسية الدائمة في عواصم دول أوروبا الكبرى، واختار لها أفضل العناصر التي تفاعلت مع حركة الإصلاح،

وإذا أضيف إلى ذلك حركة الترجمة، وتقدم العلوم السياسية، فإنه تتضح العلة في تقدم الديبلوماسية العثمانية في ذلك العصر تقدماً مطرداً، ويعتبر «أليسون» صلح بخارست مايو 1812 فهماً سياسياً خصيصاً، وبداية للنهصة الديبلوماسية. كذلك أحاط السلطان نفسه بعدد من المستشارين ممن تجوّلوا في أوروبا وخاصة الذين تلقوا تعليماً في فرنسا.

ويتجلى إتجاه السلطان نحو الوضع الاجتماعي وخطته فيه في قوله: «إنني لا أريد ابتداء من الآن أن يميز المسلمون إلا في المسجد، والمسيحيون إلا في الكنيسة، واليهود إلا في المعبد، إنني أريد وما دام الجميع يتوجه نحوي بالتحية أن يتمتع الجميع بالمساواة في الحقوق وبحمايتي الأبوية». وأخذ منذ ذلك الحين يستخدم كلمة رعاياي.

وحيث تم القضاء على الإنكشارية، وأخذ الجند المنتظمة يطهرون العاصمة من بقاياهم، وقف العلماء العثمانيون صراحة وبوضوح بجانب السلطان، وهكذا انتقل ذلك الجزء الهام من المجتمع العثماني إلى جانب حركة الإصلاح.

نالت العاصمة في عهد السلطان محمود الثاني حظاً وفيراً من حركة الإصلاح، وكما يقول «أنولت» أن السلطان جرّب الحضارة الأوروبية في العاصمة نفسها، وأنه بدأ بالعاصمة لتكون مثلاً لغيرها، وليكون صدر أعظم المقيم فيها مثلاً لغيره أيضاً.

ويقرّر دارسون معاصرون أن السلطان كان دائم التفكير في إصلاح فروع الإدارة المختلفة، وأنه جعل جزءًا من واردات الايالات والسناجق يعود إليها في شكل إصلاحات فيها وعلى صورة أجور للجند بها وأثمان لمشتريات الدولة منها وبذلك لم تعد واردات الدولة قصراً على العاصمة كما كان الحال في الماضي. ولم يعد الحصول على منصب الباشوية عن طريق الشراء والاقتراض من اليهود والأرمن لتقديم الهدايا، إذ أن ترتيب الوظائف والتدرج فيها كان من شأنه إغلاق هذا الطريق.

ولقد اهتم السلطان محمود الثاني بربط الباشوات في الايالات وكذلك السناجق والأعيان برابطة واحدة هي الولاء للدولة، ولذلك كان يوجه الخطوط الشريفة بإعلان الجهاد إليهم جميعاً. ومن أهم إصلاحاته في هذا الشأن قضاؤه على نوع من الارستقراطية الإقطاعية الوراثية التي نشأت في الأناضول وهم المسمون «ديري بيلر». الذين سيطروا على أجزاء كثيرة واغتصبوا جزءًا كبيراً من دخل الدولة، ورأى السلطان محمود حاجة الدولة الملحة إلى هذا الجزء المغتصب من إيراداتها بسبب حركة الإصلاح الشاملة.

وتمكيناً لهذا الإصلاح الإداري وعلاجاً لما لوحظ من إهمال توجيهات رجال الدولة والعلماء والوزراء أنشأ السلطان محمود مدرستين لتخريج الموظفين الإداريين وألحقهما بمسجدي سليمان وأحمد، ولم تكونا تقبلان إلا المسلمين، وأنشأ مدرسة ثالثة مستقلة كانت تقبل من المسلمين ومن غيرهم. ولذلك ازداد عدد المسيحيين المستخدمين في الدولة في ذلك العصر عن ذي قبل. وفي أواخر سنة 1837 شكلت لجنة دائمة تخطط لحركة الإصلاح تخطيطاً شاملاً.

وفي ذلك العصر، لم يكن في تركيا نظام للبريد وكانت مراسلات السلطان لوزرائه يحملها رجال من التتر فلما نما إلى علم السلطان أن هؤلاء الرجال يشتغلون أيضاً بحمل رسائل خاصة للأفراد فاجأهم واكتشف أمرهم، اتجه مباشرة لإنشاء نظام للبريد.

ومن الناحية الصحية، فإن الإجراءات الصحية، لم تكن تتخذ سواء من ناحية العزل أو من ناحية أخرى، حتى جاء محمود الثاني فأوجد نظام المعازل الصحية للوقاية من انتشار الأوبئة. وعني كذلك بالإكثار من المستشفيات والصيدليات ومكاتب التحصين، وأسس مكتبة الطب في الآستانة وصار الأخذ بالإجراءات الصحية الأوروبية هو القاعدة، وأقيمت مدرسة للطب في بيرا. وكان التشريح فيها يشبه ما كان في لندن وباريس تماماً.

ويؤكد «أوبخيوزي» أخيراً أن محمود الثاني كان يندفع في تحقيق

الإصلاح الذي يقتنع بأهميته بعزم، وإرادة تدل على شجاعة فائقة.

وما كاد عصر محمود الثاني ينتهي حتى كان لحركة الإصلاح سند شعبي قوي ورأي عام، وأضحى لها أنصار امتلأت بهم مراكز الدولة الهامة، والرأي أن هذا جزء لا يتجزّأ من حركة الإصلاح نفسها، إذ أنه بذلك سلمت الحركة من نكسة شبيهة بالتي أودت بعصر سليم الثالث.